

نفسه في ذاته والحق في الحق والوجود في الوجود

شركي والباري ليربصير او لا يصدر شريكه الباري غير بصير لان
الاول سلب المصير عن شريكه الباري ولما كان معروضا صدق سلب
كل موهوم عن وعينه الانتفا عن عدم البصير ثابت لشريكه الباري فلا بد ان يكون
موجودا في نفسه حتى يمكن ثبوت شئ له وهو ممتنع الوجود لا يقال له
السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الوجبة الكلية والسالبة الجزئية ثبات
لانها قد يصح ما بين لانهما قد يصح ما بين علاقتها فان ثبوتها ثبات المحول لغيره فلا
لوجوده وسلبه عن بعض الافراد المخصوصة لانهما هوال الحكم في السالبة على
الافراد الموجودة فان الحكم في الوجبة على الافراد الموجودة الا ان صدق السلب
لا يتوقف على وجود الافراد وصدق السالبة يتوقف عليها فانه في الوجبة
الكلية ان جميع افراد الموجوده ثبتت له وبلا شك انها انما تصدق
اذا كانت افراد موجوده ومعنى الثبوتية انه ليس كذلك اي كما واحد فلا
وجود للموجوده في السالبة له ويصدق ثبوتها لانها لا يكون شئ
الافراد موجوده وانوي بان يكون موجودا وينتسب الا بالاولها وعند ذلك يتحقق
التساقيت بينهما واما قوله ان على موجوده محقق فلهذا لا يرجع للموضوع او
على الحقيقة الموضوع فلا دخل له في بيان الفرق اذ في بيان الاجاب لا يوجد

بعض بين نفس السلب والاعراض لا بين
سلب كما في سلب السلب اعراضه كما في سلب
الوجود كما في سلب الوجود اعراضه كما في سلب
الوجود كما في سلب الوجود اعراضه كما في سلب

بعض بين نفس السلب والاعراض لا بين
سلب كما في سلب السلب اعراضه كما في سلب
الوجود كما في سلب الوجود اعراضه كما في سلب
الوجود كما في سلب الوجود اعراضه كما في سلب

السلب

يستدعي وجود الموضوع دون السلب واما ان الموضوع موجود في طرف
محققا او مقعدا فاجابة اليه فكما نجواب لسؤال يذكر معنا ويقال ان
عنيتم بقولكم الاجاب يستدعي وجود الموضوع في طرفه فلا يصدر
الموجبة الحقيقية احتمالا لان الحكم بها ليس مقصودا على الموضوعات مجردة
في الخارج وان عنيتم بان الاجاب يستدعي مطلق الوجود فالسالبة ايضا
يستدعي مطلق الوجود لان الحكم عليه لا بد ان يكون مقصودا وان كان
الحكم بالسلب فحاز في عين الوجبة والسالبة في ذلك فاجاب بان كلامنا ليس
الآن في القضية الجزئية والمقيدة للمطلق الحقيقية على ما سبقت الاشارة
اليه فالمراد بقولنا الاجاب يستدعي وجود الموضوع ان الوجبة ان كانت
خارجية يجب ان يكون موضوعها موجودا في نفس محققا وان كانت جزئية
يجب ان يكون موضوعها مقعدا في الوجود في الخارج والسالبة لا يستدعي
وجود الموضوع على ذلك المفصل فظهر الفرق وان في الاشكال وذلك كما
اذ لم يكن الموضوع موجودا اما اذا كان موجودا فالوجبة للغير فلهذا السالبة
اليسطة مثلا ونسنا لان الحكم للوجود اذا سلب عنه الباقية لم يأت ذلك
سواء في الكلام في الفرق المعنوية واما النفي فهو ان القضية اما ان يكون

بعض بين نفس السلب والاعراض لا بين
سلب كما في سلب السلب اعراضه كما في سلب
الوجود كما في سلب الوجود اعراضه كما في سلب
الوجود كما في سلب الوجود اعراضه كما في سلب